

التحليل الجغرافي لظاهرة البطالة وآثارها السلبية في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥

م.م هند عبد الواحد صيوان علي

المديرية العامة للتربية في محافظة واسط

hendalzubeade@gmail.com

الملخص

تعد ظاهرة البطالة من اخطر المشكلات السكانية التي تعاني منها معظم دول العالم والعراق بصورة خاصة ، تهدف هذه الدراسة الى تحديد طبيعة ومفهوم البطالة من خلال التوسع في إبراز إطارها النظري والتطرق لأنواعها وطرائق قياسها ، فضلاً عن محاولة تحديد اهم الاسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي الى انتشار البطالة في المجتمعات ، مع الإشارة إلى اهم الآثار السلبية التي تتجم عنها ، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي للكشف عن العلاقة المكانية لظاهرة البطالة وآثارها السلبية في قضاء الصويرة ، مع تحديد العوامل المؤثرة فيها ، تم استخدام البرنامج الإحصائي (Spss 23) من اجل التحقيق للوصول الى النتائج الدقيقة التي تخص الظاهرة قيد البحث ، فضلاً عن معرفة تكرار حدوثها ومدى امكانية انتشارها ، لقد تم استخدام برنامج (Arc Gis 10.7.1) لتمثيل الظاهرة بكل اشكالها وبدقة واضحة جداً ، اذ نتجت الدراسة عن الكشف عن ارتفاع اعداد السكان العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ بواقع (٢٣٢٨) عاطلاً وجاء مركز قضاء الصويرة في المرتبة الأولى بواقع (٢١١٣) ونسبة (٩٠.٧%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، بينما سجل ناحية الشحيمة (٢١٥) عاطلاً ونسبة بلغ (٩.٣%) في المرتبة الثانية للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة .

الكلمات المفتاحية : البطالة ، السكان ، الخصائص الديموغرافية .

Abstract

Unemployment is considered one of the most serious demographic problems plaguing most countries worldwide, and Iraq in particular. This study aims to define the nature and concept of unemployment by expanding its theoretical framework, addressing its types and methods of measurement, and attempting to identify the most important economic, social, and political factors that lead

to its spread in societies. It also highlights the most significant negative consequences resulting from unemployment. The researcher adopted a descriptive and analytical approach, which established the spatial relationship between the phenomenon of unemployment and its negative effects in Al-Suwaira district, while identifying the factors influencing it. The SPSS (23) statistical software was used to conduct the investigation and arrive at accurate results regarding the phenomenon under study, as well as to determine its frequency and potential spread. ArcGIS 10.7.1 was used to represent the phenomenon in all its forms with great accuracy. The study revealed a high number of unemployed individuals in Al-Suwaira district in 2025, reaching 2,328, with the Al-Suwaira Space Center ranking first at 2,113. (10.7%) of the total unemployed in the second rank of unemployed in Al-Suwaira district., while Al-Tashimiya sub-district recorded (215) unemployed, representing (2.3%), ranking second among the unemployed in Suwayra District.

Key words : Phenomenon ,Population ,Demographic,

المقدمة :

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر ،ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو بآخر ، إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مؤشراً مهماً من المؤشرات الدالة على بداية انحدار النظام الاقتصادي الى منحدر خطير حيث تنتظره العديد من الآفات والأمراض التي تعمل على اضعاف مناعته وبالتالي مناعة المجتمع بأكمله ، الأمر الذي يؤدي الى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية لا حصر لها وقد يخرج الوضع عن السيطرة فيما لو تجاهل القائمين على أمر الدولة من التنبه الى ذلك الدراسة التي يستحقها هذه المشكلة ، ويعد العراق احد اهم الدول التي واجهت هذه المشكلة منذ العصور القديمة الماضية ، وبشكل عام اتضحت هذه الظاهرة بعد الحرب الثمان سنوات ، بعد ذلك بدأت الدولة بخلق فرص عمل للشباب في مدة التسعينيات لكن من ازداد تقاقم المشكلة البطالة هو الحصار الاقتصادي الذي اظهر نتائجه العكسية على المجتمع العراقي ، نتيجة لانخفاض صادرات النفط العراقي وانخفاض عوائدها الاقتصادية ، نقلاً عن ترك و تعطيل اغلب المشاريع الانتاجية والذي انتج عنه زيادة اعداد العاطلين عن العمل من السكان في العراق ، وازدادت هذه الظاهرة بعد احداث سقوط

النظام عام ٢٠٠٣ إذ تعرضت اكثر المرتكزات الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، التجارة) إلى التدمير وتعطيل اغلب مصانعها وقلة انتاجها ، ولقد اثرت هذه الاحداث على اغلب العاملين في الوزارات الانتاجية وتسريح العاملين فيها ، كل هذه الاحداث ادت الى زيادة وتفاقم مشكلة البطالة في العراق ، ويعد مركز قضاء الصويرة جاذباً لهجرة السكان الذين يبحثون عن فرص عمل لكسب قوتهم اليومي ، ولقد ساعدت عدد من العوامل الاساسية الى زيادة هذه الظاهرة منها ارتفاع الضرائب وانخفاض كمية الانتاج الزراعي وزيادة تدهور القطاع الخاص مع كثرة دخول العمالة الاجنبية الى العراق ، ومن ثم تركزت هذه المؤشرات اثارها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسكانية أدت هذه بالنتيجة الى انعكاسات سلبية على اقتصاد الدخل في قضاء الصويرة ، لا بد من اتباع خطوات عدة اساسية لحل هذه المشكلة ومواجهة اثارها السلبية على السكان في المجتمع ، منها اتباع نظام التخطيط الحكومي ذات الصلة ما بين العلاقة بين اتباع الوسائل مبتكرة وحديثة وتطبيق تجارب الدول المتطورة التي استطاعت مواجهة وتقليل نسبة البطالة لديها .

١. مشكلة الدراسة :

ما حجم تأثير ظاهرة البطالة في قضاء الصويرة ؟ وما الاسباب التي أدت لارتفاعها و المشكلة الرئيسية تطرح منها عدد من مشكلات ثانوية ومنها :

١. هل يوجد تباين في انتشار ظاهرة البطالة ما بين الوحدات الادارية في قضاء الصويرة ؟
٢. هل تتباين ما بين الخصائص السكانية للعاطلين عن العمل ؟
٣. ما دور العوامل المؤثرة على انتشار ظاهرة البطالة في قضاء الصويرة بحسب الوحدات الادارية والاثار الناجمة عنها؟

٢. فرضية الدراسة :

تعدُ الفرضية حلاً مقترحاً مبدئياً لمشكلة الدراسة وكالاتي :

١. هناك تباين ما بين مستويات البطالة في قضاء الصويرة بحسب الوحدات الادارية
٢. تتأثر البطالة بمجموعة من الاسباب التي أدت الى زيادة انتشارها في قضاء الصويرة وما لها من اثار سلبية على بنية المجتمع .

٣. وجود تباين ما بين الخصائص الديموغرافية والاقتصادية للسكان للعاطلين عن العمل .

٣. أهمية الدراسة :

تنطلق أهمية البطالة لكونها ظاهرة تواجه ابرز المعوقات الاقتصادية التي يعاني منها المجتمعات البشرية في العالم عامة وفي قضاء الصويرة خاصة ، وهذه الدراسة يعتمد على الوقوف على هذه الظاهرة من حيث مفهومها وتشخيصها وتحليلها ودراسة توزيعها الجغرافي على مستوى الوحدات الادارية للقضاء ، كذلك يتم ايجاد الطرق والحلول الفعلية التي تعمل على الحد من انتشارها ما بين السكان ، كذلك تم دراسة العوامل التي تسبب من ارتفاع هذه الظاهرة وما لها من اثار على المجتمع من حيث التفكك الأسري وانتشار الجرائم والادمان على تناول المخدرات وانخفاض المستوى المعاشي وزيادة معدلات الفقر في المجتمع .

٤. هدف الدراسة :

تركزت هذه الدراسة الى تناول اهم واخطر مشكلة اجتماعي يعاني منها السكان في جميع انحاء العالم ومنها سكان قضاء الصويرة ، إذ تم تحليل وقوع المشكلة ومعرفة اسبابها واثارها السلبية على المجتمع مع تقديم الطرق والحلول والمعالجات للحد والقضاء على مشكلة البطالة في المجتمع .

٥. منهجية الدراسة :

اعتمدت منهجية الدراسة العلمي لدراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي والتحليلي من حيث جمع البيانات عن هذه الظاهرة وتحديد خصائصها مع تفسير وتحليل الاختلافات المكانية لموضوع هذه الظاهرة ، كذلك تم الاعتماد على الاسلوب الاحصائي لحساب اعداد هذه الظاهرة بالأرقام لإظهار النتائج وربطها بالعوامل المؤثرة فيها .

٦. المفاهيم والمصطلحات :

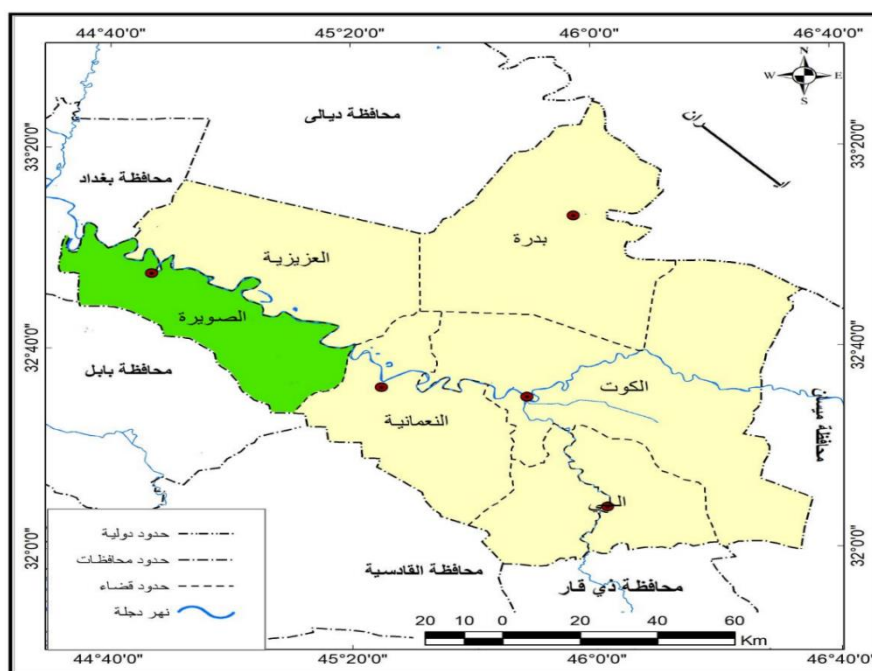
التحليل الجغرافي : هو عملية استكشاف واستخلاص معلومات جديدة من البيانات المرتبطة بمشكلة موضوع الدراسة (الجنابي ، ١٩٨٧، ص ١٢٣).

البطالة : تعد البطالة من أخطر وأكبر المشاكل التي تهدد استقرار الدول وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر (فليحه ، ١٩٨٢، ص ٧٦) .

نمو السكان : التغير في حجم السكان (الزيادة أو النقصان) خلال فترة زمنية محددة (عطوي، ٢٠٠٠، ص ٤٥).

موقع وحدود منطقة الدراسة :

يقع القضاء في الجزء الشمالي الغربي من محافظة واسط ويحده من الشمال الشرقي قضاء العزيزية ومن الجنوب الشرقي قضاء الزبيدية ومن الجنوب الغربي محافظة بابل ومن الشمال والغربي محافظة بغداد يبعد مركز قضاء الصويرة حوالي (٦٠ كم) عن العاصمة بغداد باتجاه الشمال الغربي .



خريطة (١) موقع
قضاء الصويرة من
محافظة واسط

المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، خريطة محافظة واسط الادارية ، وزارة التخطيط ، ٢٠١٠
حجوم السكان والتوزيع الجغرافي لظاهرة البطالة في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥
اولاً- حجم ونمو السكان :-

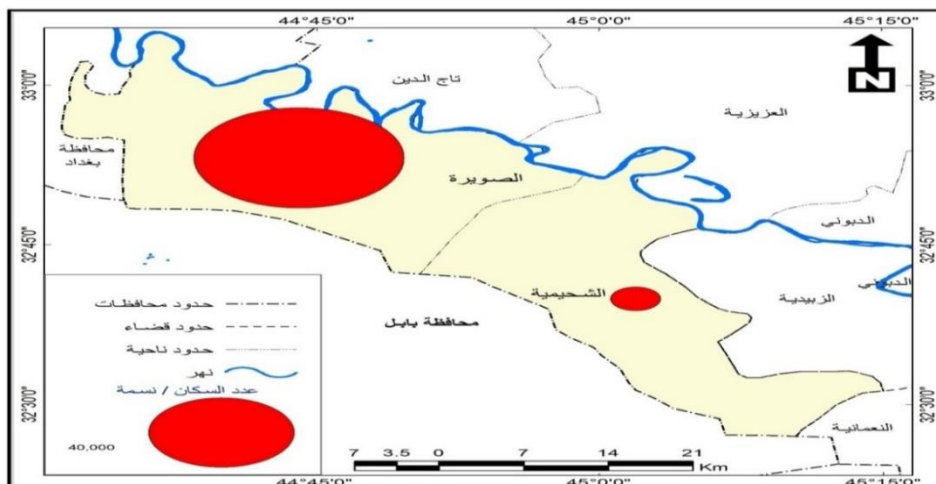
يعتمد التغير الحاصل في حجم السكان على نمو وزيادة السكان او نقصان لمدة زمنية معينة وتعتمد على العوامل الثلاث المؤثرة في النمو السكاني وهي (الولادات ، الوفيات ، الهجرة) ، فلا يمكن تحديد النمو السكاني بعامل واحد فقط إنما يعتمد على توفير جميع العوامل ومن وقت الى آخر ، يشير المعدل النمو السكاني الايجابي إلى الزيادة في عدد السكان ، بينما يشير المعدل النمو السلبى إلى انخفاض في عدد السكان (الهيبي ، ١٩٨٩ ، ص ٣٣) ، تعد اهمية دراسة النمو السكاني كونه أحد الجوانب الاساسية للدراسات الديموغرافية ذات الصلة المباشرة بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ، تترك اثارها في مختلف جوانب التخطيط من خلال معرفة المعدل النمو السكاني يتضح لنا الكثير من الحقائق المعرفية التي تمكننا من التعرف على هيكل ونمط أي مجتمع من المجتمعات وعلى طبيعة المشكلات المباشرة التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الحاضر .

جدول (١) التوزيع العددي والنسبي للسكان في قضاء الصويرة بحسب الوحدات الادارية لعام

٢٠٢٥

ت	الوحدات الإدارية	حجوم السكان	النسبة %
١	مركز قضاء الصويرة	83376	94.7
٢	ناحية الشحيمة	4612	5.3
٣	المجموع	87988	100

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء محافظة واسط ، تقديرات السكان ، لعام ٢٠٢٥ ، (بيانات غير منشورة).



خريطة
التوزيع العددي
والنسبي للسكان
(٢)

في قضاء الصويرة

المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (١) وبرنامج ARC MAP (GIS) 10.8.1

أن واقع المجتمع وتغير بنية نموه وتركيبه الديموغرافي ومعدل شبابه وتجده الهرمي (سعيد ، ٢٠٠١ ص ٤٠) ، يتأثر الغطاء الارضي بارتفاع النمو السكاني وينتج عن ذلك الكثير من التحولات في تغير نمط استعمال الأرض ، ويعد النمو السكاني الأكثر تأثيراً في هذا التغير ، اتضح من خلال الجدول (1) والخريطة (2) إذ بلغ السكان في قضاء الصويرة لعام 2025 (87988 نسمة) وبنسبة (9.8%) ، من المجموع الكلي لعدد سكان محافظة واسط عام 2025 حيث بلغت حوالي (896536) نسمة ، أما بخصوص وحداتها الادارية إذ جاء مركز قضاء الصويرة في المرتبة الأولى وبعده (83376) نسمة ، وبنسبة (94.7 %) من مجموعهم القضاء ، اما في الترتيب الأخير إذ حصلت ناحية الشحيمة ب (4612) نسمة ، وبنسبة (5.3 %) من مجموعهم في القضاء ، وتأتي هذه الزيادة في عدد السكان في قضاء الصويرة الى مجموعة عوامل منها طبيعية وبشرية ، منها ارتفاع معدل المواليد وتحسن الخدمات الصحية والهجرة الداخلية من القرى والمناطق المجاورة او من محافظات اخرى بحثاً عن العمل او الخدمات ، ممثلاً عن توفر الموارد المائية والزراعية والذي يقع القضاء ضمن منطقة زراعية مهمة لقريه من نهر دجلة مما يساعد على استقرار السكان وممارسة النشاط الزراعي ، وأن ارتفاع الحجوم السكانية لمركز قضاء الصويرة والتي جاء بالمرتبة الأولى نتيجة لتوفر الخدمات الاساسية كالصحة والتعليم وفرص العمل الاخرى ، بينما جاء ناحية الشحيمة بالترتيب الاخير نتيجة الى مجموعة من العوامل الجغرافية والاقتصادية والخدمية والهجرة إلى المدن وتراجع النشاط الزراعي مع ضعف الاستثمار والمشاريع التنموية .

ثانياً : التوزيع الجغرافي لظاهرة البطالة ومعدلها الخام في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ :-

يقصد بالبطالة هي احدى المشكلات السكانية زيادة احتياجات الفرد وحتى يحققها ينبغي عليه ان يعمل ليكسب المال الكافي لتغطية هذه الاحتياجات ، كما ان الوظيفة تسهم في تنمية الفرد وتطوير مهارته الاجتماعية والمهنية (محمد ، ٢٠٢٥ ، ص ٣٨٠) ، وللأسف يؤدي النمو السكاني المتسارع إلى مشكلة البطالة مع زيادة عدد السكان ، إذ يصعب توفير فرص للعمل لأفراد المجتمع فإنه لمحدودية الموارد والوسائل في المجتمعات وبذلك تزداد معدلات البطالة (الجبوري ، ٢٠١٧ ، ص

(٣٣) ، وتعد دراسة التوزيع الجغرافي للبطالة من اهم الموضوعات التي تواجه السكان وعلم ديموغرافية السكان ، لأرتباطها المباشر والوثيق بالقوة العاملة و مقدار الدخل للفرد وحجم الانتاج الذي يحصل عليه الفرد في المجتمع (الجبوري ، ٢٠٢١ ، ص ٤١) ، ومن خلال الجدول (2) والخريطة (3) اتضح ان هناك اختلاف وتباين فيما بين عدد السكان العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ إذ بلغ عددهم (٢٣٢٨) عاطلاً .

جدول (٢)

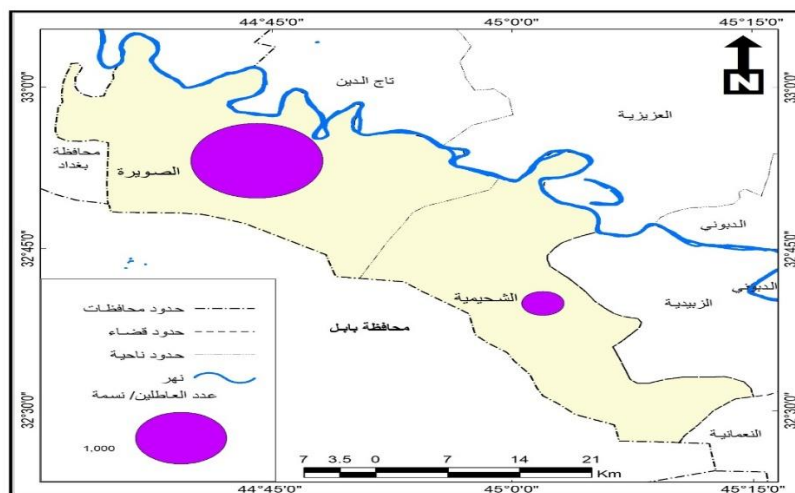
التوزيع العددي والنسبي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥

ت	الوحدات الادارية	عدد السكان العاطلين	النسبة %	الدرجة المعيارية (*)
١	مركز قضاء الصويرة	2113	90.7	1.81
٢	ناحية الشحيمة	215	9.3	0.83
٣	المجموع	2328	100	—

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء محافظة واسط ، بيانات عدد العاطلين ، لعام ٢٠٢٥ . (بيانات غير منشورة) .

خريطة (٣)

التوزيع العددي والنسبي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة



المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٢) وبرنامج ARC MAP (GIS) 10.8.1

إذ احتل مركز قضاء الصويرة الترتيب الأول بواقع (٢١١٣) عاطلاً وبنسبة (٩٠.٧%) من مجموع السكان العاطلين في القضاء ، أما احتل المركز الثاني والآخر ناحية الشحيمة وبعده (٢١٥) عاطلاً وبنسبة (٩.٣%) من المجموع الكلي للعاطلين في قضاء الصويرة .

(*) استخرجت الدرجة المعيارية من خلال المعادلة الآتية :

$$س - س^-$$

$$= د$$

ع

إذ أن : د = الدرجة المعيارية

س = اي قيمة من قيم المتغير

س⁻ = الوسط الحسابي لقيم المتغير

ع = الانحراف المعياري .

ثالثاً : معدل البطالة الخام للسكان العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ :-

يحسب معدل البطالة الخام هذا بقسمة عدد العاطلين في سنة ما على عدد السكان في تلك السنة في (١٠٠٠) (الطائي ، ٢٠١٤ ، ص ٦٥) ، من معطيات الجدول (3) والخريطة (4) لقد تبين ان هناك اختلاف في المعدل الخام للسكان العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ ، إذ بلغ (2328) بالآلف .

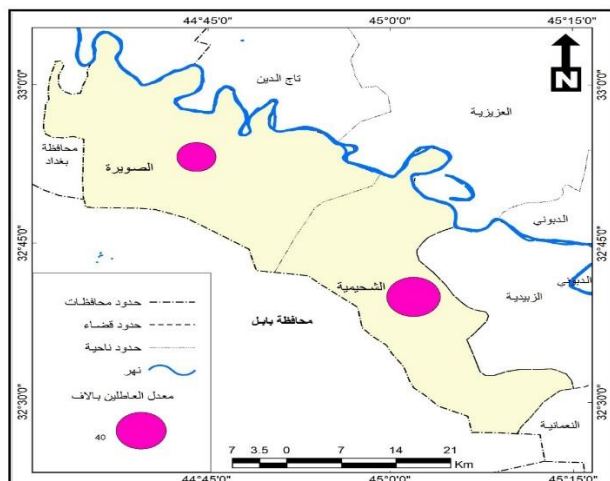
جدول (٣)

معدل البطالة الخام للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة بحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥

ت	الوحدات الادارية	عدد العاطلين	عدد السكان	معدل بالآلف
١	مركز قضاء الصويرة	2113	83376	25.3
٢	ناحية الشحيمة	215	4612	46.6
٣	المجموع	2328	87988	26.4

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء محافظة واسط ، بيانات عدد السكان العاطلين ، لعام ٢٠٢٥ ، (بيانات غير منشورة) .

خريطة (٤) معدل البطالة الخام للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة



المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٣) وبرنامج 10.8.1 (GIS) ARC MAP

أما بخصوص وحداتها الإدارية إذ جاءت ناحية الشحيمة في المرتبة الأولى إذ بلغ (46.6) بالآلف من مجموع معدل الخام للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، وفي المرتبة الثانية والأخيرة جاءت مركز قضاء الصويرة إذ بلغ (25.3) بالآلف من مجموع المعدل الخام للعاطلين في القضاء .

رابعاً : الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ :-

أ- التركيب العمري للسكان العاطلين :

يقصد بالتركيب العمري للسكان هو توزيعهم حسب فئاتهم العمرية المختلفة ، ويستعمل لمعرفة عدد أو نسبة السكان في كل فئة عمرية ضمن المجموع السكان الكلي ، لأن اعمار السكان يمكن تصنيفها بعدة طرق مختلفة (هاني ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٦) ، ويعد التركيب العمري للسكان مصدراً مهماً يعتمد عليها في الدراسات الديموغرافية ، ويتأثر التركيب العمري للسكان بـ (الهجرة ، والولادات ، والوفيات) ، أن دراسة السكان حسب فئاتها العمرية تشكل اهمية كبيرة في الدراسات السكانية ، إذ يصنف السكان على حسب نوع الدراسة ونوعية البيانات المتوفرة ، اتضح ذلك من خلال الجدول (4) والشكل (1)

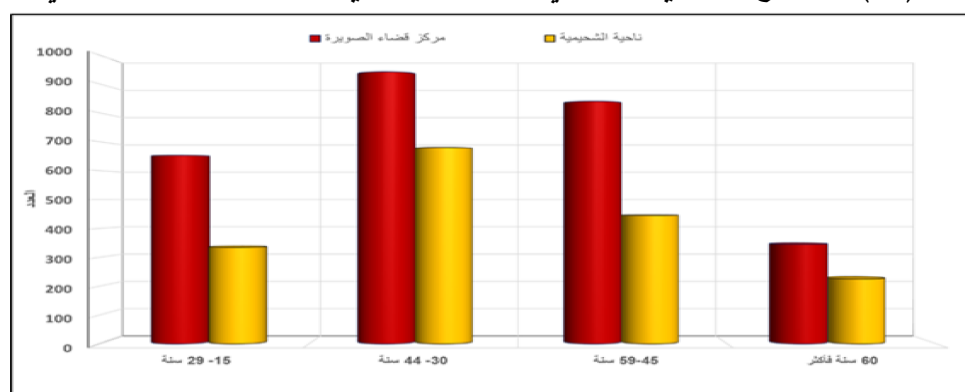
الذي يمثل التركيب العمري للسكان العاطلين حيث اتضح ان هناك تباين في توزيع السكان بحسب الفئات العمرية ، حيث سجل الفئة (١٥ – ٢٩ سنة) جاءت بواقع (٩٨٧) عاطل عن العمل وبنسبة (٢٢ %) من المجموع العاطلين في قضاء الصويرة (٤٤٦٤) من المجموع العاطلين في القضاء .
جدول (٤)

التوزيع العددي والنسبي للتركيب العمري للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥

ت	الوحدات الإدارية	١٥ - ٢٩ سنة	النسبة %	٣٠ - ٤٤ سنة	النسبة %	٤٥ - ٥٩ سنة	النسبة %	٦٠ سنة فأكثر	النسبة %
١	مركز قضاء الصويرة	653	66.2 %	942	58.0 %	840	65.0 %	345	60.5 %
٢	ناحية الشحيمة	334	33.8 %	680	42.0 %	445	35.0 %	225	39.5 %
٣	المجموع	987	100	1622	100	1285	100	570	100

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء محافظة واسط ، لعام ٢٠٢٥ ، (بيانات غير منشورة) .

شكل (١) التوزيع العددي والنسبي للتركيب العمري للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة



المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٤)

بينما سجل الفئة (٣٠ - ٤٤ سنة) بواقع (١٦٢٢) عاطل عن العمل وبنسبة (٣٦%) من المجموع العاطلين في قضاء الصويرة ، إذ أن سجل الفئة (٤٥ - ٥٩ سنة) بواقع (١٢٨٥) عاطل عن العمل وبنسبة (٢٨.٧%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، بينما سجل الفئة (٦٠ سنة فأكثر) بواقع (٥٧٠) عاطل عن العمل وبنسبة (١٢.٧%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، إذ جاء مركز قضاء الصويرة في المرتبة الأولى بواقع (٢٧٨٠) عاطل عن العمل ، وبنسبة (٦٢.٢%) من عدد العاطلين في القضاء ، بينما جاءت ناحية الشحيمة في المرتبة الأخيرة وبعدها بلغ (١٦٨٤) عاطل عن العمل وبنسبة (٣٧.٧%) من عدد العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة .

ب . التركيب التعليمي للسكان العاطلين :

تعد المراحل الدراسية التي يتعلم فيها الانسان عبر مراحل حياته من المرحلة الابتدائية الى مرحلة الدراسات العليا ، ومراحل التعلم لا يقتصر على عمر معين ولا على الرجل دون المرأة (الحديثي ، ١٩٩٧ ، ص ١٢٢) ، يعد التعلم إحدى أهم الجوانب الأساسية للقوى العاملة وأثرها على القضاء على البطالة في المجتمع نتيجة بحسب احتياج حاجة العمل الى القوى العاملة على اختلاف في التخصصات العلمية واصحاب الكفاءات العلمية ، نتيجة سياسة تخطيط الدولة غير المستقرة في دعم الدولة بالقوى العاملة والاعتماد فقط على القطاع الحكومي وغياب القطاع الخاص الذي أنتج اثر واضح على القوى العاملة من حيث عدم استيعاب اعداد الخريجين واصحاب المهن في القطاع الحكومي فقط ممثلاً عن ضعف الاستثمار وشراكة الاستثمارات الاجنبية المدومة مما لها أثر على الطلب على القوى العاملة والقضاء على البطالة في الدولة (الجنابي ، ٢٠٠٣ ، ص ٢٢٥) .

جدول (٥)

التوزيع العددي والنسبي للتركيب التعليمي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات

الإدارية لعام ٢٠٢٥

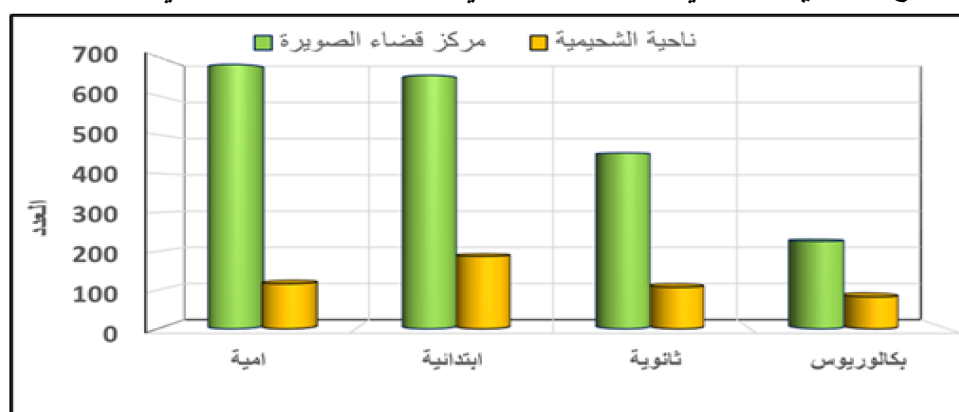
ت	الوحدات الإدارية	امية	النسبة %	ابتدائية	النسبة %	ثانوية	النسبة %	بكالوريوس	النسبة %
---	------------------	------	----------	----------	----------	--------	----------	-----------	----------

١	مركز قضاء الصويرة	681	85 %	653	77.7 %	453	80.8 %	226	73.4 %
٢	ناحية الشحيمة	116	15 %	187	22.3 %	107	19.2 %	82	26.6 %
٣	المجموع	797	100 %	840	100 %	560	100 %	308	100 %

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء محافظة واسط ، بيانات عدد السكان العاطلين ، لعام ٢٠٢٥ ، (بيانات غير منشورة) .

شكل (٢)

التوزيع العددي والنسبي للتركيب التعليمي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة



المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٥)

اتضح من خلال الجدول (5) والشكل (2) أن التوزيع العددي للسكان العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة يوجد هناك تباين واختلاف واضح ما بين العاطلين عن العمل على المستوى (امية) وما بين الشهادات الاخرى ، إذ بلغ (٧٩٧) عاطلاً عن العمل ونسبة (٣١.٨%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، وتباينت ما بين الوحدات الإدارية بين مركز قضاء الصويرة وناحية الشحيمة ، إذ سجل مركز القضاء (٦٨١) عاطلاً عن العمل من المستوى (امية) ونسبة (٨٥%) ، بينما سجل ناحية الشحيمة (١١٦) عاطلاً عن العمل ونسبة (١٥%) على المستوى (امية) في

القضاء ، أما المستوى (ابتدائية) مقارنة بالشهادات الأخرى إذ اخذ المرتبة الأولى على المستوى العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة بلغ مجموعهم (٨٤٠) عاطلاً عن العمل ونسبة (٣٣.٦%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، سجل مركز قضاء الصويرة (٦٥٣) عاطل عن العمل على المستوى (ابتدائية) ونسبة (٧٧.٧%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل على المستوى (ابتدائية) ، بينما سجل ناحية الشحيمة (١٨٧) ونسبة (٢٢.٣%) على المستوى (ابتدائية) عاطلاً عن العمل في قضاء الصويرة ، بينما جاء المستوى (ثانوية) بالترتيب الثالث إذ سجل (٥٦٠) عاطلاً عن العمل تم توزيعهم ما بين مركز قضاء الصويرة وناحية الشحيمة ، إذ سجل أعلى عدد في مركز القضاء بلغ (٤٥٣) ونسبة (٨٠.٨%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل على المستوى (الثانوي) ، بينما سجل ناحية الشحيمة أدنى عدد بلغ (١٠٧) ونسبة (١٩.٢%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل على المستوى (الثانوي) في قضاء الصويرة ، أما مستوى (البكالوريوس) جاء بالترتيب الأخير مقارنة مع المستويات الأخرى ، إذ سجل مركز قضاء الصويرة عدد (٢٢٦) ونسبة (٧٣.٤%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل على المستوى (البكالوريوس) في قضاء الصويرة ، بينما سجل ناحية الشحيمة بلغ عدد (٨٢) ونسبة (٢٦.٦%) من المجموع الكلي للعاطلين عن بحسب التركيب التعليمي في قضاء الصويرة .

ج . التركيب الاقتصادي وطبيعة السكن للسكان العاطلين عن العمل :

يعد التركيب الاقتصادي أحد أهم الأسباب الرئيسية للبطالة في المجتمعات ، وتوجد علاقة طردية بين الطلب على السكن وحجم السكان إذ ان لنمو السكان دوراً في التصميم العمراني وتغير ملامحه عبر الزمن (موسى ، ٢٠٢٥ ، ص ٩١٦) ، أن دراسة ضعف النمو الاقتصادي في منطقة الدراسة وما لها من آثار مرتبطة بسجل العاطلين عن العمل أدى الى تحديد ملكية السكن ويتفرع منها الى سكن (ملك ، ايجار ، تجاوز ، السكن مع الأهل) ، وأن اختلاف نوع وحجم السكن أنه له دور لتوفير الحماية للإنسان من الظروف والاضطرابات الخارجية سواء كانت بشراً أم طبيعة مع معرفة الانتماء الطبقي للأسرة (الهيتي ، ١٩٨٩ ، ص ٢٩) . اتضح من خلال الجدول (6) والشكل (3) بخصوص ملكية السكن للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ ، أوجد ان هناك تباين واضح ما بين الوحدات الإدارية في القضاء ما بين (سكن ملك) جاء بواقع (٩٧٢) عاطلاً ونسبة

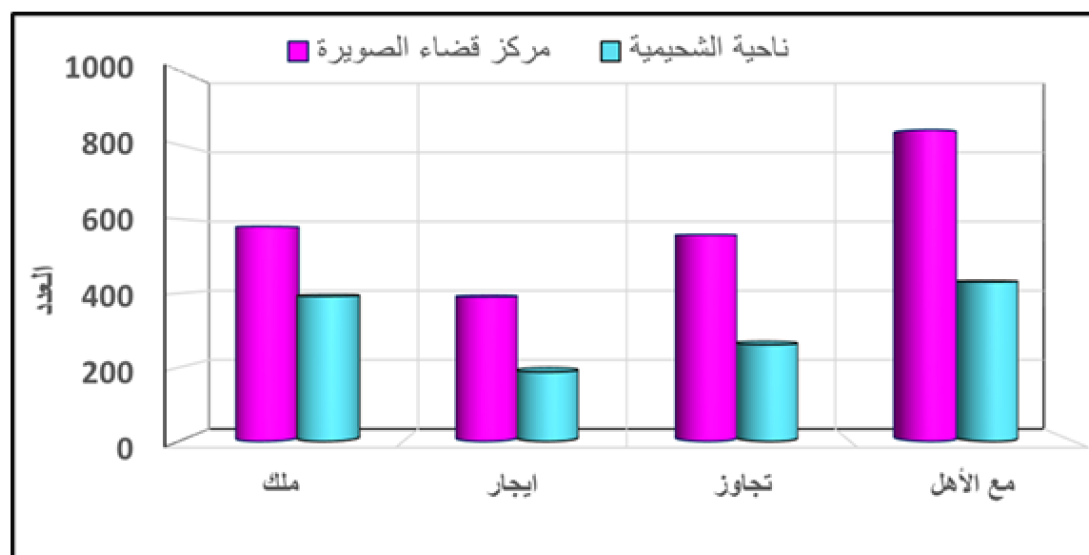
(٢٦.٧ %) من المجموع الكلي لملكية السكن العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، حيث احتل مركز قضاء الصويرة المركز الأول من حيث السكن ملك من مجموع العاطلين في القضاء بعدد بلغ (٥٨٠) ونسبة (٥٩.٦ %) ، أما ناحية الشحيمة جاءت بالترتيب الأخير وبواقع (٣٩٠) ونسبة (٤٠.٤ %) ضمن سكن ملك من المجموع العاطلين في قضاء الصويرة ، أما السكن الايجار فقد جاء مركز قضاء الصويرة في التسلسل الأول وبواقع (٣٩٠) ونسبة (٣٢.٥ %) ، أما ناحية الشحيمة فقد جاء في التسلسل الأخير وبواقع (١٨٧) ونسبة (٣٢.٥ %) من المجموع السكن الايجار في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية ، أما السكن التجاوز جاءت مركز مدينة الصويرة بالمركز الأول بلغ (٥٥٨) ونسبة (٦٨.٢ %) من المجموع الكلي للسكن التجاوز في القضاء ، بينما سجلت ناحية الشحيمة المركز الثاني والأخير حيث سجل (٢٦١) ونسبة (٣١.٨ %) ضمن سكن تجاوز من المجموع العاطلين في قضاء الصويرة ، جاء (السكن مع الأهل) لمركز مدينة الصويرة في المركز الأول ضمن ملكية السكن العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة بواقع (٨٤١) عاطلاً ونسبة (٦٦.١ %) من مجموعهم في القضاء وبحسب وحداتها الإدارية ، إما سجل ناحية الشحيمة بواقع (٤٣١) ونسبة (٣٣.٩ %) من المجموع الكلي لملكية السكن للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة .

جدول (٦) التوزيع العددي والنسبي لملكية السكن للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥

ت	الوحدات الادارية	ملك	النسبة %	ايجار	النسبة %	تجاوز	النسبة %	مع الأهل	النسبة %
١	مركز قضاء الصويرة	580	59.6 %	390	67.5 %	558	68.2 %	841	66.1 %
٢	ناحية الشحيمة	392	40.4 %	187	32.5 %	261	31.8 %	431	33.9 %
٣	المجموع	972	100	577	100	819	100	1272	100

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء محافظة واسط ، بيانات عدد السكان العاطلين ، لعام ٢٠٢٥ ، (بيانات غير منشورة) .

شكل (٣) التوزيع العددي والنسبي لملكية السكن للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة



المصدر : الباحثة بالاعتماد على جدول (٦)

أسباب البطالة والآثار الناتجة عنها للسكان العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ :
 أولاً : أسباب البطالة في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ :-

تعد مشكلة البطالة من أهم المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها السكان وذات آثار اجتماعية وسياسية وأمنية ما بين فئات الشباب المختلفة بين السكان ، تحتل الدول الفقيرة والنامية من دول العالم المراكز الأولى المرتفعة بهذه الظاهرة ، أنها مشكلة معقدة ومتنامية نتاجها الفقر والحاجة والحرمان (احمد ، ٢٠٢٥ ، ص ٣٣٠) ، قد تسبب ظاهرة البطالة الى آثار صحية مما يجعلهم أكثر خطراً للأصابة بالمخاطر الصحية والنفسية ، يتميز قضاء الصويرة بسيادة الطابع الزراعي تشتهر بزراعة محاصيل الفواكه والحمضيات وزراعة محاصيل الحبوب القمح والشعير وتربية المواشي ، تأخذ قوة العمل العنصر الأساس من اجل تحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية التي تشارك في رفع مستوى معيشة الفرد والقضاء على البطالة (السعدي ، ٢٠١٤ ، ص ٣٨) ، تعد التغيرات المناخية أثر على

الموازنة الغذائية في العراق إذ يؤثر على تدهور القطاع الزراعي وارتفاع معدلات ظاهرة البطالة وهجرة المزارعين من المناطق الريفية الى مراكز المدن وترك اراضيهم الزراعية (حسن ، ٢٠٢٤ ، ص ١٢٢) .

اتضح من خلال الجدول (7) والشكل (4) التي توضح اسباب البطالة للسكان عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ ، أن هناك اختلاف واضح في اعدادهم إذ سجل العاطلين عن العمل بسبب ارتفاع الضريبة بلغ بواقع (٥٥٢) عاطلاً ونسبة (١٧.٦%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة وبحسب وحداتها الإدارية ، إذ سجل مركز قضاء الصويرة (٤٢٨) ونسبة (٧٧.٥%) ضمن ارتفاع الضريبة من مجموع العاطلين في القضاء ، أما ناحية الشحيمية حلت أخيراً وبواقع بلغ (١٢٤) ونسبة (٢٢.٥%) ضمن ارتفاع الضريبة من مجموع العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، أما بخصوص انخفاض الانتاج الزراعي جاءت مركز قضاء الصويرة اولاً بواقع (٦١٢) ونسبة (٦١.٤%) من مجموعهم في قضاء الصويرة وبحسب وحداتها الإدارية ، ثم جاء ناحية الشحيمية في التسلسل الأخير بواقع (٣٨٥) ونسبة (٣٨.٦%) ضمن انخفاض الانتاج الزراعي من مجموع العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، أما تدهور القطاع الخاص فلقد جاء في التسلسل الأول ضمن اسباب البطالة وبواقع (١٣٨٣) عاطلاً ونسبة (٤٤.٢%) من مجموعهم في قضاء الصويرة ، فلقد سجل مركز قضاء الصويرة اولاً إذ بلغ (٨٧٢) ونسبة (٦٣.٥%) ، أما ناحية الشحيمية ثانياً فقد بلغ (٥١١) ونسبة (٣٦.٥%) من المجموع الكلي لتدهور القطاع الخاص للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة ، تركزت كثرة العمالة الوافدة ما بين مركز قضاء الصويرة بواقع (١٣٥) عاطلاً ونسبة (٦٨.٨%) من مجموعهم في قضاء وبين ناحية الشحيمية إذ بلغ (٦١) عاطلاً ونسبة (٣١.٢%) من المجموع كثرة العمالة الوافدة للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥ .

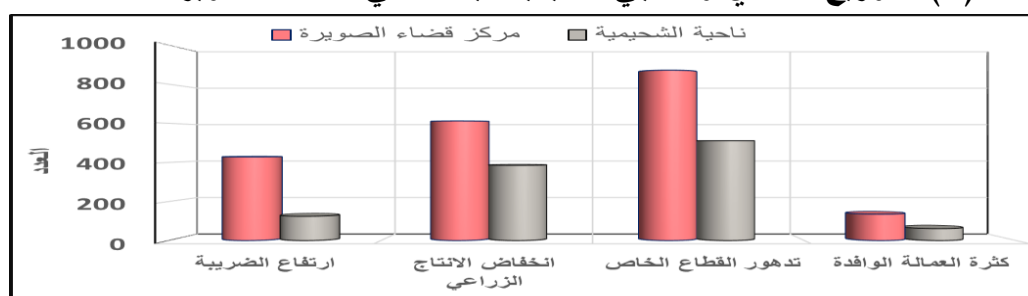
جدول (٧)

التوزيع العددي والنسبي لأسباب البطالة في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥

ت	الوحدات الإدارية	ارتفاع الضريبة	النسبة %	انخفاض الانتاج الزراعي	النسبة %	تدهور القطاع الخاص	النسبة %	كثرة العمالة الوافدة	النسبة %
١	مركز قضاء الصويرة	428	77.5 %	612	61.4 %	872	63.5 %	135	68.8 %
٢	ناحية الشحيمة	124	22.5 %	385	38.6 %	511	36.5 %	61	31.2 %
٣	المجموع	552	100	997	100	1383	100	196	100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء محافظة واسط ، بيانات عدد السكان العاطلين ، لعام ٢٠٢٥ ، (بيانات غير منشورة).

شكل (٤) التوزيع العددي والنسبي لأسباب البطالة في قضاء الصويرة



الباحثة : بالاعتماد على جدول (٧)

ثانياً : آثار البطالة على السكان العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ :-

تعد البطالة من اهم المشكلات الاجتماعية والامراض التي تصيب المجتمعات الفقيرة والدول النامية دون الدول المتقدمة والمتطورة ، وتدل البطالة على التخلف وتدهور النظام المهني والصناعي والاقتصادي في المجتمع ، أن تدهور وانخفاض الدخل وتخلف الانتاج يمثل الوجه الآخر للبطالة ،

لأنها تجعل شريحة المجتمعات الكبيرة الأسر تعاني من فقدان وانخفاض أبسط مقومات العيش (احمد ، ٢٠١٢ ، ص ١٢٧) ، ومن ثم يصبح رب الأسرة العاطل عن العمل يدفع بأولاده للتسرب من المدرسة وتركها ويندفع نحو اتجاه سوق العمل لحصولهم على مكسب مالي ليساعدهم على تحقيق وتوفير متطلبات حياتهم اليومية من المتطلبات المتزايدة للأسرة ، كذلك يؤدي اختلاط الافراد مع افراد آخرين يتسبب لهم انحرافهم الاجتماعي والثقافي ، كذلك تؤثر ظاهرة تعاطي المخدرات والادمان عليها التي هي احدى اسبابها عدم متابعة ومراقبة رب الأسرة لأفراد أسرته ، مع ترك وعدم القدرة على توفير فرص العمل المناسبة وتوفير حياة كريمة لهم (حسين ، ٢٠١٥ ، ص ٢٢٠) .

من خلال الاطلاع على الجدول (8) الخاص بآثار الناتجة عن البطالة في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ ، تبين أن هناك تباين واضحاً في اعداد الآثار المسببة للبطالة في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية ، إذ سجل العاطلين ضمن آثار ارتفاع الضريبة وبواقع (٥٥٢) عاطلاً وبنسبة (١٧.٦ %) من المجموع الكلي للآثار البطالة في قضاء الصويرة بحسب الوحدات الإدارية ، بينما سجل العاطلين ضمن آثار انخفاض الإنتاج الزراعي وبواقع (٩٩٧) عاطلاً وبنسبة (٣١.٨ %) من المجموع الكلي للآثار الناجمة عن انخفاض الإنتاج الزراعي في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥ ، بينما سجل العاطلين ضمن تدهور القطاع الخاص وبواقع (١٣٨٣) عاطلاً وبنسبة (٤٤.٢ %) من المجموع الكلي للآثار الناجمة عن انخفاض الإنتاج الزراعي في قضاء الصويرة ، كما اتضح من خلال الجدول أن سجل العاطلين ضمن كثرة العمالة الوافدة وبواقع (١٩٦) عاطلاً وبنسبة (٦.٢ %) من عدد العاطلين في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥ ، كما اتضح من خلال دراسة تحليل معامل الارتباط ما بين ارتفاع الضريبة وانخفاض الإنتاج الزراعي بعدد (٠.٩٩) علاقة ارتباطية قوية ، بينما اتضح من خلال معامل الارتباط ما بين تدهور القطاع الخاص بعدد (٠.٩٤) بعلاقة ارتباطية طردية ، بينما سجل معامل الارتباط عند كثرة العمالة الوافدة بعدد (-٠.٠٩) بعلاقة ارتباطية عكسية ما بين آثار البطالة في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية للقضاء لعام ٢٠٢٥ .

جدول (٨)

التوزيع العددي والنسبي للأثار البطالة في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية لعام ٢٠٢٥

ت	الوحدات الإدارية	ارتفاع الضريبة	انخفاض الانتاج الزراعي	معامل الارتباط	تدهور القطاع الخاص	معامل الارتباط	كثرة العمالة الوافدة	معامل الارتباط
١	مركز قضاء الصويرة	428	612	0.99	872	0.94	135	-0.09
٢	ناحية الشحيمة	124	385	قوية	511	طردية	61	علاقة ارتباطية عكسية
٣	المجموع	552	997		1383		196	

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية إحصاء محافظة واسط ، بيانات عدد السكان العاطلين ، لعام ٢٠٢٥ (بيانات غير منشورة)

الاستنتاجات :

توصل البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي :

١. بلغ عدد السكان العاطلين عن العمل في قضاء الصويرة لعام ٢٠٢٥ (٢٣٢٨) عاطلاً ، وحصل مركز قضاء الصويرة على المركز الأول بواقع (٢١١٣) عاطلاً ونسبة (٩٠.٧%) ، أما ناحية الشحيمة حلت في الترتيب الأخير وبواقع (٢١٥) عاطلاً ونسبة (٩٠.٣%) من مجموع العاطلين في القضاء .

٢. سجل عدد العاطلين في الفئة العمرية (٣٠ - ٤٤ سنة) بواقع (٩٤٢) عاطلاً ونسبة (٥٨%) في مركز قضاء الصويرة ، بينما سجل ناحية الشحيمة بواقع (٦٨٠) عاطلاً ونسبة (٤٢.٠%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل في قضاء الصويرة وبحسب الوحدات الإدارية .

٣. توصل البحث أن هناك تباين ما بين أعداد العاطلين عن العمل وبحسب التركيب التعليمي ، إذ جاء مستوى (الابتدائية) أولاً برقم بلغ (٨٤٠) عاطلاً ونسبة (٣٣.٥%) ، أما المستوى (أمية) فقد

بلغ (٧٩٧) عاطلاً ونسبة (٣١.٨%) ، أما المستوى (الثانوية) فلقد بلغ (٥٦٠) عاطلاً ونسبة (٢٢.٣%) ، أما المستوى (البكالوريوس) فلقد بلغ (٣٠٨) عاطلاً ونسبة (١٢.٣%) من المجموع الكلي للتركيب التعليمي للعاطلين عن العمل في القضاء .

٤. اتضح من خلال الدراسة أن أغلب العاطلين عن العمل لا يملكون سكن ، إذ سجل بواقع (١٢٧٢) عاطلاً ونسبة (٣٤.٩%) من المجموع الكلي للسكن العاطلين عن العمل في القضاء وبحسب الوحدات الإدارية ، بينما سجل السكن الملك بواقع (٩٧٢) عاطلاً ونسبة (٢٦.٧%) من المجموع العاطلين عن العمل في القضاء ، بينما سجل السكن ايجار بواقع (٥٧٧) عاطلاً ونسبة (١٥.٨%) من المجموع العاطلين عن العمل في القضاء ، بينما سجل سكن تجاوز بواقع (٨١٩) عاطلاً ونسبة (٢٢.٥%) من المجموع الكلي للسكن العاطلين عن العمل في القضاء وبحسب الوحدات الإدارية .

٥. كشف البحث أن هناك اختلاف واضح ما بين اسباب البطالة من حيث تدهور القطاع الخاص في الترتيب الأول بواقع (١٣٨٣) ونسبة (٤٤.٢%) ، أما انخفاض الانتاج الزراعي جاء بواقع (٩٩٧) ونسبة (٣١.٨%) ، أما ارتفاع الضريبة فقد سجل بواقع (٥٥٢) ونسبة (١٧.٦) ، أما كثرة العمالة الوافدة جاءت بالمركز الأخير بواقع (١٩٦) ونسبة (٦.٢%) من المجموع الكلي للعاطلين عن العمل لأسباب البطالة في القضاء وبحسب الوحدات الإدارية.

التوصيات :

على ضوء النتائج البحث يمكن أن نوضع بعض المقترحات التي يأمل بها الباحث أن تسهم في حل ومعالجة مشكلة البطالة :

١. ضرورة الاعتماد على مؤسسات الدولة لتوفير فرص العمل المناسبة للسكان العاطلين عن العمل ، والقضاء على حل مشكلة البطالة وتقليل ومعالجة انتشارها في المجتمع .
٢. توفير الدعم اللازم للمشاريع الصغيرة من خلال فتح القروض الميسرة للصغيرة للعاطلين عن العمل مع متابعة وتشيد تلك المشاريع وتطويرها في المستقبل لجذب اليد العاملة والقضاء على البطالة .
٣. التشجيع على نظام التعليم والقبول في الكليات والمعاهد التي تسمح لتوفير فرص العمل في المستقبل لتلك الطاقات الشبابية التي يعتمد عليها في بناء الدولة .

٤. الاهتمام اللازم بعوائل الدخل المحدود مع توفير السكن الملائم واستقرار تلك الأسر في المجتمع الذي ينمي ويطور دخل الاسرة مع خفض معدلات البطالة .
٥. فتح وتشجيع الاستثمارات الخارجية امام الشركات الاجنبية ، للنهوض بالقطاع الخاص لما له من دور اساسي على تشغيل اليد العاملة عن العمل في المجتمع .
٦. لمعالجة السلبيات ذات الصلة (بظاهرة البطالة وآثارها السلبية في قضاء الصويرة) أن تباشر الجهات الحكومية بتوفير الفرص والدعم والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتمكنهم من اطلاق مشاريعهم الخاصة .

المصادر :

١. احمد سيد عاشور ، مشكلة البطالة ومواجهتها في الوطن العربي ، القاهرة ، مكتبة الإنجلو المصرية ، ٢٠٠٨ .
٢. الجنابي ، صلاح حميد ، جغرافية الحضر ، أسس وتطبيقات ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٩٨٧ ، ص ٣٨ .
٣. حارث سيروان عبدالله الجبوري ، التباين المكاني لظاهرة البطالة في محافظة كركوك لعام ٢٠١٩ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة تكريت .
٤. رفاء مهاوي هاني ، التحليل الجغرافي لأشكال الهرم السكاني في محافظة بغداد ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
٥. سوزان علي الطائي ، القطاع الخاص ودوره الاقتصادي في حل مشكلة البطالة في دول مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠١٤ .
٦. صبري فارس الهيتي ، جغرافية الاستيطان الريفي ، ط١ ، بيت الحكمة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .
٧. صلاح حميد الجنابي ، جغرافية الحضر اسس وتطبيقاته ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ .
٨. طه حمادي الحديثي ، جغرافية السكان ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ .
٩. عباس فاضل السعدي ، جغرافية السكان ، الجزء الأول ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
١٠. عبد الرزاق ، وآخرون ، البطيحي ، الإحصاء الجغرافي ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٩ .
١١. عبد علي حسن الخفاف ، جغرافية السكان ، دار المعارف للكتب والطباعة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، ١٩٨٦ .
١٢. فليحه ، احمد نجم الدين ، جغرافية سكان العراق ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٧٦ .
١٣. محمد ، حسين سردار محمد ، التحليل الجغرافي لظاهرة البطالة وآثرها السلبية في قضاء جمجمال لعام ٢٠٢٤ ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، العدد ٦١ ، المجلد ٢ ، ٢٠٢٥ .

